



المسودة صفر

برنامج عمل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي¹ في ظلّ الأزمات الممتدة (لجنة الأمن الغذائي العالمي – برنامج العمل)

فريق الدعم الفني، روما، فبراير/ شباط 2014

المحتويات

2	تمهيد.....
2	الخلفية والأساس المنطقي.....
4	الهدف والغرض والنطاق والمواءمة والجمهور.....
4	الهدف.....
4	الغرض.....
5	النطاق.....
5	المواءمة.....
6	الجمهور.....
7	مبادئ للعمل.....
7	مقدمة.....
8	مبادئ للعمل.....
21	المضي قدما.....

تمهيد

[سيصاغ بعد أن تنظر مجموعة العمل المفتوحة العضوية والمشاورة العالمية في المسودة الصفراء]

الخلفية والأساس المنطقي

- 1- يمكن أن تؤثر الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان تأثيراً مباشراً في الأمن الغذائي والتغذية، خصوصاً فيما يتعلق بالأشخاص المنكشفين والمجتمعات المحلية المنكشفة على المخاطر. وفي السنوات الأخيرة، فاقمت الأزمات المالية وأزمات الأغذية، فضلاً عن الأزمات الإنسانية الواسعة النطاق، من مثل الجفاف المتكرر في منطقة القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، هذا الانكشاف على المخاطر.
- 2- تشتد حدة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ويتسع نطاقهما ويتواصلان بشكل خاص في حالات الأزمة الممتدة. واستناداً إلى المعايير التي اعتمدت لحالة انعدام الأمن الغذائي في عام 2010ⁱⁱ كان العدد التقريبي لمجموعات السكان في عام 2012 التي تعيش أزمات ممتدة 366 مليون نسمة، عانى من بينهم 129 مليوناً تقريباً من نقص التغذية بين عامي 2010 و2012 (ويشمل ذلك تقديرات متحفظة للبلدان التي لا تتوفر عنها بيانات). وشكّل ذلك تقريباً خمس المجموع العالمي للأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي، أو ما يزيد قليلاً عن 40 في المائة من المجموع دون أخذ الهند والصين بالحسبان. ويقدر حالياً أن واحداً من بين كل ثمانية أشخاص في منطقة الساحل يعاني انعدام الأمن الغذائي في عام 2014، أي تقريباً 20.2 مليون نسمة – ويشكل ذلك زيادة هائلة عن الـ 11.3 مليون نسمة في عام 2013ⁱⁱⁱ.
- 3- في عام 2012، كان متوسط انتشار نقص التغذية في حالات الأزمة الممتدة 35 في المائة، مقارنة بنسبة 14 في المائة في الصين والهند مجتمعتين، و15 في المائة في المتوسط في بقية العالم النامي.
- 4- لأغراض هذه الوثيقة، تستخدم مصطلحات "سياق الأزمة الممتدة" و"حالة الأزمة الممتدة" و"الأزمة الممتدة" تبادلياً لتصف سياقات وحالات تشترك في خصائص أساسية معينة، مع الإقرار في الوقت نفسه بأنه ليس هناك تعريف متفق عليه عالمياً.
- 5- لا يعني عدم وجود خاصية واحدة أو أكثر من الخواص المدرجة هنا بالضرورة أنه ليست هناك حالة أزمة ممتدة، كما أنه ليست هناك سمة وحيدة تحدد وحدها الأزمة الممتدة. وتشمل الخصائص وجود أسباب كامنة متعددة؛ وكوارث من صنع الإنسان و/أو طبيعية متكررة؛ ومدة أو فترة زمنية طويلة؛ وصراعاً و/أو انعدام الأمن؛ وحوكمة ضعيفة؛ ونظم سبل معيشة غير مستدامة ومنكشفة على المخاطر؛ ونتائج أمن غذائي سيئة؛ ونمواً زراعياً ضعيفاً؛ وقدرات مؤسسية عامة و/أو غير رسمية محدودة على معالجة القضايا الحاسمة. ولذا هناك درجة كبيرة من عدم التجانس بين حالات الأزمة الممتدة.^{iv}

- 6- قد تكون الأزمة الممتدة مقتصرة على منطقة جغرافية معينة من دولة أو مناطق وقد لا تؤثر على السكان جميعاً، كما قد تكون للآزمات الممتدة جوانب وتأثيرات دولية وإقليمية وعابرة للحدود.
- 7- أظهر العديد من التقييمات ومصادر أدلة أخرى (انظر الملحق جيم) أن السياسات والإجراءات الموجودة حالياً غير فعالة في كثير من الأحيان في التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمة الممتدة.
- 8- يشمل بعض أوجه القصور الرئيسية في السياسات والإجراءات: التركيز الضيق على تلبية الاحتياجات الفورية من الأغذية؛ والتأثير المحدود على الأسباب الكامنة وعلى القدرة على مقاومة الصدمات؛ وسوء الالتفات إلى السياق المحدد؛ والتدخلات المدفوعة خارجياً التي يمكن أن تضعف الأولويات والقدرات والاحتياجات والاستراتيجيات والمؤسسات المحلية؛ والتوقيت السيء للاستجابات أو تأخرها، وخصوصاً في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ استجابة لإنذار مبكر.
- 9- تشمل أسباب أوجه القصور: التحليل الضيق النطاق (كالإخفاق في تحليل الجهات التاريخية والقدرات الحالية والأسباب الكامنة)؛ والافتقار إلى الالتزام بدعم المجتمعات المحلية المهمشة سياسياً؛ والمصالح التجارية والسياسية والمؤسسية الخاصة الراسخة؛ والانقسام المؤسسي والمفاهيمي والعملي بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والإنمائي (مثلاً، الإخفاق في أخذ دعم التكيف والصمود بالحسبان).
- 10- للجميع مصلحة في معالجة أوجه القصور هذه في السياسات والإجراءات. فليست تلبية حاجة كل فرد للغذاء وسبل المعيشة المستدامة حقاً من حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل أيضاً تترتب على الفشل في ذلك آثار على النمو الاقتصادي والسلام واستقرار الجميع.
- 11- هناك حاجة إلى تحوّل في السياسات والإجراءات لضمان اتباع نهج شامل لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمة الممتدة، لا يلبي فحسب حاجات الغذاء الفورية قصيرة الأجل، لكنه أيضاً يبني تكيف وصمود سبل المعيشة والنظم الغذائية ويعالج الأسباب الكامنة.
- 12- قدّمت التقييمات العديدة لسياسات الأمن الغذائي والتغذية والإجراءات في حالات الأزمة الممتدة توصيات متماسكة عن سبل تحويل هذه الحالات، تشمل ما يلي:
- تعزيز تحليل الأوضاع والاستجابات من وجهة نظر أصحاب الشأن المتعددين كشرط مسبق لصنع القرار السياسي وللحماية منه؛
 - دمج إجراءات التصدي للأسباب الكامنة وبناء القدرة على التكيف والصمود في سياسات التنمية وبرامجها؛

- في الاستجابة للأزمات، الاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية الموجودة وتوسيع نطاقها؛
- ضمان أن يَتَوَرَّع الاستجابات الإنسانية فهم السياسات والمؤسسات والقدرات الموجودة؛
- تنويع خيارات الاستجابة في حالات الطوارئ لضمان اتخاذ إجراءات مناسبة للسياق؛
- التأكد من أن الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية تستطيع الاستجابة بسرعة والعمل وفقاً للمبادئ الإنسانية؛
- إقصاء عملية صنع القرار السياسي عن إنفاق الأموال (مثلاً تجميع أموال لإنفاقها تلقائياً وفقاً للتغيرات في مؤشرات الإنذار المبكر)؛
- رفع الوعي العام للمنافع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المتأنتية عن الوقاية والتخفيف والتدخل المبكر.

13- في هذه الوثيقة، تمثل المبادئ التي تستند إلى الأدلة المتعلقة بالإجراءات المتفق عليها إقراراً سياسياً وتوافقاً في الآراء على أوجه قصور العديد من السياسات والإجراءات الموجودة وما يلزم القيام به بشكل مختلف. وكما هو مبين في الملاحق، هناك أدلة كافية من الخبرة العملية تفضي إلى الاستنتاج أن مثل هذه التغييرات في النهج أمر ممكن. وتهدف هذه الوثيقة إلى تعبئة الالتزام السياسي والتقليل من القيود السياسية المطلوبين للتحويل الإيجابي لسياسات وإجراءات التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمة الممتدة.

الهدف والغرض والنطاق والمواءمة والجمهور

الهدف

14- الهدف العام من برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي هو المساهمة في تحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان المعرضين للخطر والمتضررين من حالات الأزمة الممتدة.

الغرض

15- يسعى برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى تشجيع الالتزام السياسي الرفيع المستوى من جميع أصحاب الشأن بما يلي:

- التصدي للأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وبناء سبل معيشة ونظم أغذية مرنة قادرة على الصمود وتلبية الاحتياجات العاجلة في حالات الأزمة الممتدة؛
- تحويل السياسات والإجراءات والاستثمارات والترتيبات المؤسسية استناداً إلى توجيهات سياساتية مستندة إلى الأدلة وأمثلة توضيحية ودراسات حالة.

النطاق

16- مبادئ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي طوعية غير ملزمة. وينبغي أن تُفسر وتطبق وفقاً للنظم الوطنية ومؤسساتها، حسب الاقتضاء.

17- كل من الجزء 1 والجزء 2 جزء أصيل لا يتجزأ من برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي. وترد المبادئ في الجزء 1، أما الجزء 2 فيعرض من خلال أمثلة توضيحية كيفية تنفيذ هذه المبادئ.

المواءمة

18- يتوافق برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي مع توجيهات سياسة لجنة الأمن الغذائي العالمي وتوصياتها المحددة بإيجاز في "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" من منظور معالجة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة.

19- ينبغي تفسير برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وتطبيقه بما يتماشى مع الالتزامات القائمة بموجب كل من القانون الوطني والدولي على حد سواء، مع مراعاة الالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية المعمول بها. فهو بمثابة استكمال ودعم للمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية التي تتناول حقوق الإنسان وكذلك أيضاً المبادرات الرامية إلى تحسين الحوكمة. وليس هناك في برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي ما يمكن تفسيره على أنه يحدّ أو يضعف أية التزامات قانونية قد تقع على عاتق دولة معينة بموجب القانون الدولي.

20- يتوافق برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي مع عدد من مبادئ عريضة وقيم أساسية توفر أساساً للعمل. وهذه تشمل الاعتراف بكرامة الإنسان؛ وتقليل الأذى الملحق أو عدم إلحاق أذى على الإطلاق؛ واحترام الثقافة والعرف؛ ومراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين؛ والمشاركة والتشاور؛ والشفافية والانفتاح؛ والتمكين؛ والمساءلة وسيادة القانون،^v بالإضافة إلى المبادئ الإنسانية المتمثلة بمراعاة الحياد وعدم التحيز والاستقلال^{vi}. كذلك تستند هذه الوثيقة إلى ركائز التنمية المستدامة الثلاث (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية) التي تعزز بعضها البعض والتي تقع في صلب عملية إعداد أهداف التنمية المستدامة لفترة ما بعد عام 2015.

21- تتسم الأطر الدولية، لمن التزم بها أو صادق عليها، بأهمية خاصة نظراً لصلتها المحددة بواقع حالات الأزمة الممتدة. وتوفّر المبادئ ذات الصلة من هذه الأطر توجيهات بشأن:

- (1) المشاركة الدولية وكيفية تحسين مشاركة المجتمع الدولي في حالات الصراع والهشاشة ككل؛
- (2) التعاون الإنمائي الفعال بين الجهات المانحة والبلدان النامية، بما في ذلك الملكية والمواءمة والتوافق والإدارة القائمة على النتائج والمساءلة المتبادلة؛
- (3) تعزيز التنمية المستدامة في حالات الصراع والهشاشة والشراكات لتعزيز القدرة على التكيف والصمود والحد من الانكشاف على الأزمات، وتعزيز مكافحة الفساد والتدفقات غير المشروعة وتمويل القطاع الخاص والتنمية وتغيير المناخ؛
- (4) أولويات العمل للحد من الكوارث، وبناء قدرة الأمم والمجتمعات على الصمود في مواجهة الكوارث.

الجمهور

22- برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي موجه لجميع أصحاب الشأن المنخرطين في معالجة انعدام الأمن الغذائي أو المعرضين لخطر أو المتضررين به في حالات الأزمة الممتدة، بما في ذلك بين آخرين:

- المجتمعات المحلية المتضررة والسكان المتضررين من أزمة ممتدة؛
- كافة الحكومات على جميع المستويات، بما في ذلك البلدان المعرضة لأزمات ممتدة والمتضررة منها وغيرها من البلدان التي قد تؤثر سياساتها وإجراءاتها على الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي والمساعدة الدولية؛
- الجهات الفاعلة من غير الدول في حالات الأزمة الممتدة؛
- المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية/الإقليمية المتعددة الأطراف؛
- منظمات المجتمع المدني؛
- مؤسسات البحوث والجامعات ومنظمات الإرشاد؛
- شركات القطاع الخاص والمؤسسات الوقفية والمؤسسات المالية (المحلية والأجنبية على حد سواء)، بما في ذلك المزارعون الصغار والمتوسطون والكبار ومنظمات وتعاونيات منتجي الأغذية.

23- يمكن أن تستخدم المبادئ أية مجموعة من أصحاب الشأن، مع الإشارة إلى أن لكل مجموعة دورها ومسؤولياتها المختلفة. ويجري إبراز أدوار ومسؤوليات مختلف أصحاب الشأن في وضع وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات ضمن كل مبدأ بخط مائل. كما يجري أيضاً إبراز الأدوار والمسؤوليات في قسم "المضي قدماً" في نهاية الجزء 1. وتعزز المبادئ قدرات مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، على المستويات جميعها، على وضع سياسات مناسبة وملموسة وإجراءات لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة، وتحديد المجالات الرئيسية لتركيز الجهود لتعزيز البيئات التمكينية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في هذه السياقات.

24- يُقصد للمبادئ أن تُضمّن وتُدمج في سياسات وإجراءات المشاركين والأعضاء في لجنة الأمن الغذائي العالمي عند معالجة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة، وخصوصاً على الصعيد القطري.

مبادئ للعمل

مقدمة

25- يعرض الجزء 1 عشرة "مبادئ للعمل" لتوجيه وضع وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة.

26- تسعى المبادئ إلى تحويل الطرق الحالية للقيام بالأمور كي تجري معالجة الأسباب الكامنة لانعدام الأمن الغذائي وآثاره الحادة؛ ودعم النهوض من انعدام الأمن الغذائي المزمّن عن طريق بناء سبل معيشة أكثر قدرة على التكيف والصمود؛ وضمان المزيد من الاستجابات في الوقت المناسب والملائم. ويتطلب بناء سبل معيشة مرنة قادرة على التكيف والصمود تحسين الأمن الغذائي والتغذية.

27- يتطلب تحقيق هذه الأهداف الأساسية الاستفادة من المنظورات والموارد الإنسانية والتنموية، لتحقيق أقصى قدر من الفرص، وتخفيف الانقسامات التي تؤدي إلى نتائج عكسية. وسينجم عن ذلك مزيد من التسلسل والتتابع العمودي الاستراتيجيين وتكامل التدخلات الاستراتيجية دعماً لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

28- ثبت بالفعل أن مفهوم التكيف والصمود فعّال في الربط بين الإجراءات الإنسانية والتنموية وضمان اتباع نهج شامل للأمن الغذائي والتغذية. ويشكّل هذا المفهوم في الوقت الراهن محور نقاشات السياسات في منظمات مختلفة، وهو بؤرة تدخلات واسعة النطاق وفي كثير من الأحيان ممولة تمويلاً جيداً. فالكثير من سياسات وإجراءات أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي والمشاركين فيها يعتمد بشكل متزايد نهجاً يستند إلى التكيف والصمود، إدراكاً لكون العلاقة بين الجهود الإنسانية والتنموية أكثر تعقيداً ودينامية مما يسمح بـ "الانتقال" من جهد لآخر.

29- لقد جرى تحديد عدد من الخصائص المشتركة والمبادئ المركزية لمصطلح التكيف والصمود، وتُستخدم التفاهات المشتركة القائمة على ذلك في مبادرات متعددة لأصحاب شأن متعددين لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية في سياقات الأزمة الممتدة. وستُبحث هذه بمزيد من التفصيل في الملحق دال.

30- بات من الواضح أن القيمة المضافة لتطبيق منظور التكيف والصمود تشمل، بين أمور أخرى:

- برامج تنمية لمعالجة عدم اليقين والتقلب وحماية المكاسب المحققة؛
- برامج إنسانية صممت مع أخذ التنمية المستدامة بالاعتبار؛
- وفور محتملة تأخذ شكل خفض الإنفاق على المساعدات الإنسانية وتجنب الخسائر وتحقيق مكاسب إنمائية؛
- تعزيز الدعم للتدخلات التي تمد جسراً ما بين الإغاثة والتنمية؛
- التكامل مع منظورات وقدرات السكان المتضررين على الاستيعاب والتكيف والتحويل بدلاً من إضعافها؛
- توفير مدخل لضمان معالجة أعراض وأسباب سوء التغذية بطريقة شاملة، من الزوايا الإنسانية والتنموية على حد سواء.

مبادئ للعمل

31- المبدأ 1- الامتثال للالتزامات الدولية القائمة بالمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان والتنور بتوجيهات لجنة الأمن الغذائي العالمي، مع التركيز على حماية الزراعة والأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة.

- (1) يتطلب ضمان الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة تجديد التركيز على الحماية المستندة إلى حقوق الإنسان. وقد طوّرت ابتكارات في طريقة تقديم المساعدة للسكان المتضررين في حالات الأزمة الممتدة الذين يعتمدون على الزراعة والماشية والأسماك والغابات وغيرها من الموارد الطبيعية والأصول والقدرات المتاحة للأمن الغذائي والتغذية. ونظراً للتهديدات التي تواجه الفقراء والمهمشين وأصولهم وأسواقهم والخدمات العامة والبنية التحتية، فإن المطلوب هو برنامج عمل لحماية الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، على أساس أطر والتزامات دولية قائمة على المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان.
- (2) يمكن لتطبيق الحق في الغذاء الكافي، وما يتصل به من مبادئ حقوق الإنسان (المشاركة والمساءلة وعدم التمييز والشفافية وكرامة الإنسان والتمكين وسيادة القانون)، أن يحسّن في الأزمات الممتدة التوجه الهادف والكفاءة والفعالية والاستدامة وتعزيز الترابط بين الجهود الإنسانية والتنموية.
- (3) يتطلب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان تفهماً للالتزامات حماية حقوق الإنسان وللوقى الدافعة إلى انتهاكات الحقوق، مقترناً مع آليات استجابة مقابلة تحمي وتعزز حقوق أصحاب الحق.
- (4) بناء سبل المعيشة المرنة القادرة على الصمود والتكيف نهج يركّز على الناس. ويتبع من ذلك احترام الحقوق الأصيلة للأفراد أو الجماعات وبناء القدرات لإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي.
- (5) ينبغي على كافة الأطراف العاملة في حالات الأزمة الممتدة أن تحترم المبادئ الإنسانية، ويمكن أن تكون مفاهيم "عدم إلحاق أذى على الإطلاق أو أقل أذى"، والمساءلة إزاء السكان المتضررين، مدخلاً

لنهج أكثر تقدماً يستند إلى أطر حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً. ومن الضروري استكشاف أفضل السبل لتحقيق توازن ما بين الاحتياجات الإنسانية والحاجة إلى العمل مع الحكومات الوطنية لبناء القدرات وإدارة المخاطر.

(6) الافتقار إلى الحكم الرشيد خاصية من الخصائص الرئيسية المميزة للأزمات الممتدة. وقد تكون المساءلة في هذه الحالات ضعيفة، وهناك حاجة لتعزيز ودعم الآليات لضمان احترام وتطبيق الالتزامات الإنسانية والالتزامات بحقوق الإنسان القائمة. وينبغي وضع آليات لرصد وتوثيق ومعالجة الانتهاكات التي تقوم بها الدول وأصحاب الشأن الآخرين.

(7) يوفر "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" إطاراً شاملاً ويشكل وثيقة مرجعية مفردة تتضمن توجيهات عملية حول توصيات أساسية بشأن الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية تأكدت صحتها من خلال التملك الواسع النطاق لها والمشاركة والمشاورات بشأنها التي أتاحتها لجنة الأمن الغذائي العالمي. ويوفر "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" توجيهات لتحسين تنسيق وتوجيه الإجراءات المتزامنة للأمن الغذائي والتغذية التي تتخذها مجموعة واسعة من أصحاب الشأن في السياقات جميعاً، بما في ذلك حالات الأزمة الممتدة، كما يعزز هذا الإطار النهج القائمة على حقوق الإنسان.

32- المبدأ 2- تيسير السياسات والإجراءات التي تملكها البلدان لتحسين الأمن الغذائي، بحيث توضع وتنفذ وتقيم بمشاركة نشطة من أصحاب الشأن جميعاً.

(1) *الحكومات الوطنية* مسؤولة أساساً عن الأمن الغذائي والتغذية إزاء مواطنيها، إذ ينبغي عليها أن تمتلك وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات الوطنية وتوفير بيئة تمكينية للإجراءات على مستوى المجتمع المحلي لتحسين الأمن الغذائي. وينبغي عليها أن تضمن أن تكون السياسات مدفوعة باحتياجات ومصالح مواطنيها جميعاً، وخصوصاً الأكثر تضرراً من فقدان الأمن الغذائي وسوء التغذية.

(2) الحكومات مسؤولة، أولاً وقبل كل شيء، إزاء شعوبها، لا إزاء الحكومات الأخرى؛ ويدعم مبدأ تملك البلد لما يخصه ذلك. وينبغي على شركاء *التعاون/الخارجيين* توفير الدعم بطرق تتماشى مع السياسات والخطط الوطنية للأمن الغذائي والتغذية التي وضعت من جانب أصحاب الشأن المتعددين.

(3) تتطلب ملكية البلد مشاركة أصحاب الشأن المتعددين، مع إعطاء الأولوية للأشخاص والمجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي، لضمان أن يكون الناس محور السياسات والإجراءات، واحترام وتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان، وضمان أن يكون تملك السياسات والإجراءات واسع النطاق. وينبغي على *أصحاب الشأن جميعاً*، سواء كانوا حكومات وطنية أم شركاء في التعاون ومنظمات دولية وما إلى ذلك، ضمان مشاركة أصحاب الشأن المتعددين. وينبغي أن يعطى

أصحاب الشأن الوطنيين الأولوية في فضاءات السياسات والتنسيق والممارسة القائمة على أصحاب الشأن المتعددين. وينبغي على الحكومات الوطنية والشركاء في التعاون توفير الدعم والموارد لضمان قدرة جميع أصحاب الشأن في المجتمعات المحلية المتضررة على المشاركة، بما في ذلك، مثلاً، القيادات التقليدية والمنظمات المجتمعية والمجموعات النسائية من بين مجموعات أخرى.

(4) في سياقات الأزمة الممتدة، قد تكون القدرات المؤسسية الوطنية منقوصة وغير كافية وغير قادرة على التعامل مع الوضع. مع ذلك، ليس ذلك سبباً وجيهاً للالتفاف على الهياكل الوطنية. وينبغي على شركاء التعاون احترام المبادئ الأساسية للملكية البلد لما يخصه كمبدأ رئيسي موجّه لفعالية المعونة والحلول الطويلة الأجل، أي بحيث تمتلك البلدان تنميتها الخاصة بها، بما في ذلك الرؤية والأولويات والاستراتيجيات والتنفيذ والقيام بتنمية القدرات لتحقيق ذلك، عند الاقتضاء.

(5) يمكن أن يشكل تحسين الأمن الغذائي والتغذية في سياقات الصراع والهشاشة تحدياً كبيراً. وقد يكون من الصعب عندما تتفكك المؤسسات الوطنية أو مؤسسات الدولة وفي حالات الحوكمة الضعيفة تحديد الشركاء المحليين المناسبين والمداخل للتدخلات. وعلاوة على ذلك، قد يُستبعد الشركاء المحليون أو الحكومات لأنهم إما أن يكونوا طرفاً، أو ينظر إليهم على أنهم طرف، في صراع عنيف يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، أو أنهم ليسوا في وضع يسمح لهم، لأسباب ممكنة متنوعة، بمعالجة القوى الدافعة والأسباب المؤدية لحالة انعدام الأمن الغذائي.

33- المبدأ 3- ضمان ودعم التحليلات الشاملة المركزة لوضعية واستجابات الأمن الغذائي والتغذية لتنوير السياسات والإجراءات الشاملة.

(1) في كثير من الأحيان، تكون تحليلات الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة مركزة تركيزاً ضيقاً على آثار المخاطر الطبيعية أو الصدمات على توفر الغذاء وقدرة الشعوب على تلبية احتياجاتها الغذائية. ويعجز هذا النهج الضيق عن الأخذ بالاعتبار على نحو كاف الأسباب السياسية والاقتصادية والمؤسسية لتعرض سبل المعيشة والأمن الغذائي للخطر واستراتيجيات سبل المعيشة والتأقلم والصمود التي يمتلكها السكان المتضررون. ويؤدي ذلك إلى سياسات وإجراءات قصيرة الأجل، قد تساعد على تلبية الاحتياجات الفورية، لكنها تعجز عن معالجة الأسباب الكامنة وتؤدي، في بعض الحالات، إلى تفاقم وإطالة أمد الأزمات.

(2) على أصحاب الشأن جميعاً التأكد من أن تحليلاتهم شاملة ليتسنى للاستجابات السياسية والبرامج معالجة الأسباب الكامنة وبناء نظم أغذية وسبل معيشة مرنة ومستدامة، فضلاً عن تلبية الاحتياجات الفورية.

(3) يتطلب التحليل الشامل لسبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذية تقييمات مشتركة ومنسقة ورصداً مشتركاً منسقاً تقوم به جهات فاعلة في مجال التنمية والمساعدات الإنسانية، خصوصاً من هم أكثر

- تأثراً بالأزمات. وينبغي على الحكومات الوطنية أن تكفل دمج تحليلات الأمن الغذائي والتغذية في تقييمات الفقر والهشاشة والمخاطر والمساعدات الإنسانية الأوسع نطاقاً.
- (4) ينبغي على الحكومات وغيرها من أصحاب الشأن الوطنيين، حيثما كان ذلك ممكناً، تملك وقيادة وتنسيق عمليات التقييم والتحليل القائمة على أصحاب الشأن المتعددين. ومن الأهمية بمكان تمكين مشاركة جميع أصحاب الشأن في عمليات التقييم والتحليل بغية التوصل إلى توافق في الآراء حول الوضع المناسب والخيارات المناسبة فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات.
- (5) على جميع أصحاب الشأن أن يكونوا موضوعيين وغير منحازين في تحليلاتهم. ولكن ينبغي إدراك أنه لدى أصحاب الشأن في الواقع مصالحهم وانحيازاتهم السياسية والمؤسسية وغيرها الخاصة بهم. ومن شأن استخدام معايير وبروتوكولات معترف بها دولياً ضمان أن يكون تحليل الوضع عملية تقنية ويبسر مراجعة الأقران فيما بين أصحاب الشأن.
- (6) ينبغي على التحليلات الشاملة النظر في قضايا تشمل: السياسات والإجراءات العالمية والإقليمية التي تؤثر على الأمن الغذائي الوطني ودون الوطني؛ والبيئة السياسية والمؤسسية والأمنية (توزيع السلطة والثروة؛ والسياسات العامة والأنظمة؛ والقدرات المؤسسية؛ والأسواق وما إلى ذلك) الوطنية والمحلية، خصوصاً فما يتعلق بتأثيرها على الأمن الغذائي وأمن سبل المعيشة؛ وسياق الانكشاف على المخاطر (الصددمات والمخاطر والتغيرات الموسمية، وما إلى ذلك)؛ وأصول واستراتيجيات سبل المعيشة واستراتيجيات التأقلم، وقدرة الأسر المعيشية على مواجهة الصدمات الطبيعية وتلك التي يتسبب بها الإنسان، فضلاً عن نتائج من مثل الأمن الغذائي وأمن الدخل؛ والصحة والحالة التغذوية.
- (7) في جميع حالات الأزمة الممتدة، ولكن خصوصاً في حالات الصراع، من المهم فهم النظم الرسمية وغير الرسمية للحوكمة وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وينبغي أن يشمل ذلك تحليلاً لدور المجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية وترتيباتها في هذا الشأن، وكذلك أيضاً تحليل أصحاب الشأن والمسائل الجنسانية القائم على المشاركة، لتحديد حزمة الحقوق (العرفية وغير ذلك) التي يتمسك بها أشخاص مختلفون في مورد معين وطرائق الحصول عليه.
- (8) حيث يوجد صراع عنيف، من المهم بخاصة أن يدمج الشركاء في التعاون الخارجيين تحليلات الصراع وتحليلات الاقتصاد السياسي بتحليلات الأمن الغذائي. ويمكن أن يكون التأثير على السلم والأمن الغذائي أعظم إذا أخذت بالحسبان في تصميم السياسات والبرامج العلاقات المتداخلة بين هذه القضايا.
- (9) على أصحاب الشأن جميعاً القيام بتحليل مفصل لفهم الآثار المتفاوتة لأزمات الأمن الغذائي والتغذية على مختلف الفئات المعرضة للخطر، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنون والمعاقون والأقليات والفئات المهمشة، وكذلك تحديد التفاوتات بين السياقين الحضري والريفي. وينبغي على التحليلات أن تتناول أدوار الجنسين وعلاقاتهما، لتتطرق للتدخلات الرامية إلى دعم تمكين ومواطنة المرأة، وبشكل أوسع تحقيق المساواة بين الجنسين.

- (10) الرصد المنتظم للتغيرات في نظم سبل المعيشة واستراتيجيات التأقلم، مقابل خطوط أساس، حاسم الأهمية في حالات الأزمة الممتدة. فهو أساسي للاستجابة الفعالة لمعالجة حالات التعرض للخطر ولتقوية قدرات الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي على التعامل مع الصدمات.
- (11) في أحيان كثيرة، يشكل الافتقار إلى بيانات شاملة ومملوكة وطنياً بشكل كافٍ تحدياً كبيراً في حالات الأزمة الممتدة. وينبغي تحليل القدرات الإحصائية وقدرات جمع البيانات للنظر في الوطنيين وتحسينها تدريجياً، حسبما يتطلب الأمر.
- (12) المطلوب توفر مجموعة من الاستجابات السياساتية والبرامج في حالات الأزمة الممتدة (انظر المبدأ 4). فليس هناك حل واحد يناسب الجميع. ومن الضروري أن تكون هناك عملية محددة لتحليل استجابة أصحاب الشأن المتعددين ولاتخاذ القرارات، تستعين بتحليل الوضع على أساس الأدلة، بغية اتخاذ قرارات بشأن الخيارات المناسبة الفعالة.

34- **المبدأ 4- تصميم ودعم وتنفيذ سياسات وإجراءات شاملة تركز على التكيف والصمود لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة.**

- (1) ينبغي أن تهدف السياسات والإجراءات الشاملة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة إلى الحيلولة دون انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة بالمساهمة في القضاء على الأسباب البنيوية الكامنة (بما في ذلك الصراع وسوء الحوكمة والضعف المؤسسي)؛ وحماية وبناء سبل المعيشة والنظم الغذائية المستدامة والمرنة القادرة على الصمود والتكيف للتخفيف من آثار الأزمات؛ والاستعداد للأزمات لضمان استجابات ملائمة في الوقت المناسب.
- (2) يصف النهج المزدوج المسار، الذي صودق عليه كواحد من "مبادئ روما للأمن الغذائي العالمي المستدام"، المشار إليه في "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" إجراءات لكل من: (1) المعالجة الفورية للجوع وسوء التغذية بين الفئات الأكثر انكشافاً على المخاطر، و (2) بناء القدرة على الصمود والتكيف ومعالجة الأسباب الجذرية للجوع.
- (3) هذا النموذج مناسب خصوصاً في حالات الأزمة الممتدة، وينبغي تطبيق الإجراءات المقترحة وتكييفها حسب الاقتضاء. فإنقاذ الحياة بدعم الأمن الغذائي والتغذية لبنات بناء تقام عليها برامج وتدخلات لبناء قدرات التكيف والصمود بحجم يمكن من الوصول إلى الفئات الأكثر انكشافاً على المخاطر، ويساعد على الحفاظ على مكاسب الصمود والتكيف التي تكون قد تحققت بالفعل. وينبغي أن تكون أنواع التدخلات المختلفة متزامنة وتنفذ بطريقة منسقة، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من جميع أصحاب الشأن، للتصدي بنجاح لانعدام الأمن الغذائي وتدريباً لإعمال الحق في الغذاء الكافي في حالات الأزمة الممتدة.
- (4) ينبغي أن تكفل الحكومات إدماج السياسات والإجراءات الشاملة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حالات الأزمة الممتدة في برامج وسياسات التنمية الوطنية والإقليمية الأوسع نطاقاً. فالفشل

في معالجة الأسباب الكامنة وفي بناء القدرة على التكيف والصمود فشل لسياسات التنمية وللجهات الفاعلة في التنمية. وينبغي أن تتحمل حكومات البلدان المتضررة من الأزمات الممتدة وسائر الجهات الفاعلة في مجال التنمية المزيد من المسؤولية عن معالجة الأسباب الكامنة وتعزيز سبل المعيشة والنظم الغذائية في حالات الأزمة الممتدة.

(5) لبرمجة سبل معيشة قادرة على الصمود والتكيف لتحسين الأمن الغذائي والتغذية عدد من الأهداف، بدءاً من تلبية الاحتياجات الأساسية والمساهمة في حماية المدنيين (أي تزويدهم بسبل المعيشة)، إلى توفير الحماية والمساعدة في استرداد الأصول (أي حماية سبل المعيشة)، إلى تحسين الاستراتيجيات بتقوية المؤسسات والتأثير في السياسات (أي تعزيز سبل المعيشة).

(6) سلّط "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية" الضوء على أهمية الحماية الاجتماعية والحد من مخاطر الكوارث كوسيلة "لربط المسارين المزدوجين". وتكتسب هذه النهج أهمية خاصة في حالات الأزمة الممتدة كوسيلة لحماية وبناء سبل معيشة ونظم قادرة على الصمود والتكيف. وينبغي على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بناء قدرات التأهب للتمكين على الأمد الطويل من زيادة الحماية الاجتماعية ونظم الحد من مخاطر الكوارث كاستجابة للصدمات والمخاطر الدورية الشائعة في حالات الأزمة الممتدة.

(7) تشمل الخيارات البرمجية ذات الصلة الأخرى أساليب مبتكرة لمشتريات المساعدة الغذائية والاستثمارات في سبل المعيشة الزراعية وغير الزراعية وإشراك القطاع الخاص واستخدام برامج التحويل النقدي وتدخلات مرتكزة على النقد والتغذية العلاجية المجتمعية لعلاج سوء التغذية الحاد.

(8) ينبغي أن تكون التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي مراعية للتغذية، أي أن تكون مصممة لتحقيق تحسينات في الحالة التغذوية. وهذا أمر أساسي لبناء القدرة على التكيف والصمود. فمن يحصلون على تغذية جيدة يكونون أوفر صحة وأكثر إنتاجية ويمكنهم إدارة الصدمات والضغوط عند نشأتها.

(9) ينبغي في تصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات إيلاء اهتمام خاص لتلبية الاحتياجات التغذوية للأمهات، بما في ذلك الحوامل والمرضعات، والأطفال الصغار، خاصة في الفترة ما بين الحمل ومرحلة التغذية التكميلية وسن عامين.

(10) ينبغي أن تعالج السياسات والإجراءات آثار التغيرات الموسمية على الأمن الغذائي والتغذية.

(11) يمكن أن تلعب البحوث الزراعية دوراً هاماً في بعث الحيوية في المؤسسات الريفية المحلية ومنظمات المنتجين لإيجاد حلول لسبل معيشة مستدامة قادرة على الصمود والتكيف والتصدي لانعدام الأمن الغذائي ودعم التجديد المجتمعي عبر نقل المعرفة والابتكار والتكنولوجيا.

(12) ينبغي حيث أمكن تعزيز نظم البحوث والإرشاد والخدمات الزراعية التشاركية، خصوصاً تلك التي تلبى الاحتياجات الخاصة لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، مع التركيز بوجه خاص على النساء والشباب.

(13) كي تكون التدخلات ملائمة للسياق والقدرات المحلية، ينبغي تشجيع التكنولوجيا التي تعمل في المجتمعات المحلية ومعها، والتي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتنويع الإنتاج وتعزيز القيمة التغذوية وبناء التكيف والصمود وفقاً لمبادئ التنمية المستدامة.

(14) في كثير من الأحيان، تهمل في الأزمات الممتدة سياسات وإجراءات ثبت أنها ممكنة للوقاية من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ولحماية وبناء نظم أغذية وسبل معيشة مستدامة ومرنة. وتحدد المبادئ 5 و 6 و 7 قضايا هامة بصفة خاصة تلزم معالجتها في هذا الصدد.

35- المبدأ 5- ضمان حصول صغار منتجي الأغذية والمزارعين الأسريين على أصول إنتاجية وموارد طبيعية وتعزيز الحوكمة المستقرة والمنصفة لحيازة الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية قبل الأزمات الممتدة وأثناءها ولدى الخروج منها.

(1) الموارد الطبيعية هي الركيزة الأساسية للعديد من سبل المعيشة في حالات الأزمة الممتدة، للبقاء على قيد الحياة وللتعافي على حد سواء. فحصول صغار منتجي الأغذية والمزارعين الأسريين على الأصول الإنتاجية والموارد التي تدعم الأمن الغذائي والتغذية سواء بسواء أمر حاسم الأهمية في حالات الأزمة الممتدة، إذ أنه عنصر أساسي في إيجاد حلول للجوع والفقر وتحسين سبل المعيشة في الريف، فضلاً عن تحسين الصحة والتعليم والتنمية المستدامة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً.

(2) كثيراً ما تكتسب الأرض، كونها مصدراً للرزق والموارد الطبيعية وأيضاً مصدراً للإحساس بالهوية والانتماء للجماعة، معنىً سياسياً واجتماعياً-اقتصادياً وعاطفياً ورمزياً عميقاً بالنسبة للأشخاص، ما يجعلها أحد الموارد المتنازع عليها. ويمكن أن تحول الأزمات الممتدة الحصول غير المتكافئ على الأراضي من مصدر بنيوي للفقر إلى عامل يفاقم الصراع. فالنزاعات على حيازة الأراضي والموارد الطبيعية قد تحرك الصراع وتحرّض عليه، وهي من أعقد التحديات التي تنشأ في حالات الأزمة الممتدة. ويمكن أن يحدّ من خطر الصراع العنيف ضمان أن تعالج تدخلات الأمن الغذائي أوجه عدم المساواة بين الجماعات، وخصوصاً فيما يتعلق بالأراضي، على أساس أكثر ديمومة.

(3) ينبغي على جميع أصحاب الشأن تجنب الإجراءات التي تؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية الضرورية لسبل المعيشة وتلك التي قد تعيق الحصول على هذه الموارد. وينبغي عليهم أن يسعوا إلى تأمين شروط السلامة العامة التي تمكن المزارعين، وخاصة النساء، من الحصول على الأراضي للزراعة والحصاد، وتمكن الأشخاص من الوصول إلى الأسواق لشراء وبيع الإنتاج ومن الوصول إلى أسرهم وإلى الشبكات الاجتماعية كي يساعد بعضهم بعضاً. وينبغي اتخاذ تدابير استباقية لحماية المرأة من العنف الجسدي المتصل بالموارد ومن المخاطر الأمنية الأخرى.

(4) يتأثر الاستقرار البيئي والصراع والأمن الغذائي جميعاً بالحيازة، وتؤثر كلها أيضاً على الحيازة نفسها. ويمكن للإدارة الفعالة للأراضي والموارد الطبيعية أن تعزز بناء السلام (التخفيف من اللجوء إلى الصراع و/أو الاضطرابات الاجتماعية)، وتدعم التنمية وتحسّن الأمن الغذائي في حالات الأزمة

الممتدة. وقد يكون التفاوض بشأن الإدارة المسؤولة للموارد المجتمعية (بما في ذلك المياه والأراضي والغابات، وما إلى ذلك) مدخلاً لتيسير التوصل إلى اتفاق على القضايا الأخرى التي تصعب جداً معالجتها في البداية.

- (5) ينبغي وضع خطوط توجيهية لجميع الجهات الفاعلة لإدارة وتقاسم الموارد الشحيحة استناداً إلى تحليل دور المجتمعات المحلية وترتيباتها التقليدية، وتعزيز مشاركة المرأة في هياكل صنع القرار الرسمية وغير الرسمية وعمليات الإدارة المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية.
- (6) ينبغي العمل مع المجتمعات المحلية على تيسير تكييف الترتيبات التقليدية لتلائم التغيرات في السياق المباشر، كالتأثيرات الديمغرافية والعابرة للحدود والمناخية وغيرها من التأثيرات.
- (7) كثيراً ما تكون المرأة في حالات الأزمة الممتدة مسؤولة أساساً عن تلبية احتياجات الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية من المياه والغذاء والطاقة. وتنبغي الاستفادة من الفرصة التي يمنحها دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية لتفادي إدامة الافتقار إلى الإنصاف وإضعاف التعافي من الأزمات الممتدة، فالمرأة تتمتع بإمكانات لتحريك الإنعاش الاقتصادي والدفع به غير مستغلة.
- (8) ينبغي استهداف المرأة والعمل معها في القطاع غير الرسمي الذي يكون دعمه الاقتصادي حيوياً لأسر النساء ومجتمعاتهن المحلية، فلهن إلى جانب كبار السن دور رئيسي في كثير من الأحيان في التأثير على حالات الصراع. وينبغي السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتدخلات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية دعماً لتحسين الأمن الغذائي والتغذية وبناء السلام.
- (9) ينبغي تطبيق "الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومساكن الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" حسب الاقتضاء. وتقدم هذه الخطوط التوجيهية الطوعية توجيهاً ذا صلة فيما يتعلق بالاستجابة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية والصراعات، بما في ذلك الالتزامات بموجب القانون الوطني والقانون الدولي، مع مراعاة الواجبة للالتزامات الطوعية بموجب الصكوك الإقليمية والدولية المعمول بها.

36- **المبدأ 6- الإدراك والفهم الأفضل للعلاقة المتبادلة بين الصراع العنيف وانعدام الأمن الغذائي والتغذية؛ وتعزيز حلول الأمن الغذائي والتغذية ودمجها في بناء السلام والعدالة الانتقالية والجهود المتعلقة بالحوكمة.**

- (1) عندما ندرك الأثر السلبي للصراع العنيف وانعدام الأمن الغذائي والتغذية على كل من سبل المعيشة الريفية وسبل المعيشة الحضرية، ندرك أيضاً أن انعدام الأمن الغذائي يمكن أيضاً أن يفاقم و/أو يحرك الصراع وانعدام الأمن. فالعنف قد يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي أو يكون مدفوعاً به على حد سواء.
- (2) بناء السلام وتحسين الحوكمة والحد من الهشاشة والتدخلات المتعلقة بالعدالة الانتقالية والاستراتيجيات على كل من المستوى القطري والإقليمي والعالمي لها جميعاً أهمية حاسمة في النهوض من الأزمة الممتدة وتهيئة بيئات مؤسسية تمكينية للنظم الغذائية القابلة للتطبيق لدعم الأمن

الغذائي والتغذية. وينبغي على المنظمات الدولية تشجيع بناء السلام وحل الأزمات الممتدة، والكثير من هذه التدخلات يعالج انعدام الأمن الغذائي. وينبغي تشجيع الجهات الفاعلة في مجال الأمن الغذائي ذات الصلة على الانخراط في التخفيف من حدة الصراعات وفي عمليات مماثلة إلى أقصى حد ممكن، من خلال تدابير تراعي الصراع.

(3) بالمقابل، لبرمجة الأمن الغذائي تأثيرات إيجابية وفرص محتملة أوسع من مجرد معالجة الجوع وسوء التغذية لدى السكان المتضررين من الأزمات الممتدة، إذ يمكن أن يساهم تحسين الأمن الغذائي والتغذية في أهداف بناء السلام المستدام من خلال تحسين القدرات الاجتماعية والتماسك والمشاركة والإنصاف والثقة والشرعية، من بين أمور أخرى.

(4) يمكن للبرامج المصممة تصميمًا جيدًا والتي يسيّرُها المجتمع المحلي أن تساهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذية والحدّ من التوترات ومن القوى المحركة للصراعات، وفي بناء الثقة وتحديد وإبطال العوامل المسببة والحيولة دون تعميق انعدام الأمن الغذائي واستعادة الإحساس بالحياة "الطبيعية" وتمكين مسارات أكثر استدامة لتعافي سبل المعيشة.

(5) ينبغي على الحكومات الوطنية والشركاء في التعاون ضمان أن تعكس المبادرات الرامية إلى دعم التحول نحو الاستقرار والتي تملكها الدولة وتديرها وتنفذها اعتبارات الأمن الغذائي على نحو كاف وبوضوح.

37- المبدأ 7- دعم وضمان القدرات المؤسسية والحكم الرشيد بفعالية.

(1) ينبغي على الحكومات الوطنية متابعة أهداف الحكم الرشيد، إذ يجدر تذكّر أن الحكم الرشيد أساسي لتحقيق حقوق الإنسان جميعاً، بما في ذلك القضاء على الفقر وضمان سبل معيشة مرضية للجميع.

(2) في أحيان كثيرة، تكون عوامل بنيوية، بما في ذلك المؤسسات الفاشلة، السبب الجذري للأزمات الممتدة، كما أنها تلعب دوراً هاماً في زيادة تأجيج الأزمات. وسوء الإدارة وضعف القدرات المؤسسية من الخصائص الرئيسية للأزمات الممتدة التي تفرض عبئاً ثقيلاً على المؤسسات غير الرسمية والتي قد تضعف بشدة الشبكات الاجتماعية التي يمكن لولا ذلك أن تشكل عازلاً في وجه شبكات الأزمة المعاكسة.

(3) ينبغي أن تكون عملية تطوير وتنفيذ وتقييم سياسات وإجراءات معالجة الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة ذات منحى توافقي وتشاركية وقابلة للمساءلة وتتسم بالشفافية ومنصفة وشاملة ومتسقة مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، كما ينبغي أن تتسم بالكفاءة والفعالية في تحقيق النتائج.

(4) تحديات الحوكمة، خاصة حيث هناك نزوع للعنف، كبيرة ومعقدة. وتشدّد التحليلات الحديثة العهد على الحاجة إلى تقديم دعم مباشر للمؤسسات لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة؛

- كما أن تعزيز المؤسسات الشرعية وهياكل الحوكمة لتوفير الأمن والعدالة وفرص العمل والخدمات الاجتماعية حاسم أيضا لكسر حلقات العنف. ويمكن أن تكون الاستثمارات في تدخلات الأمن الغذائي أداة فعالة في تعزيز حوكمة أفضل من خلال تدعيم الثقة والشرعية، من بين منافع أخرى، كما ينبغي القيام بها جنبا إلى جنب مع الجهود المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.
- (5) ينبغي على جميع أصحاب الشأن فهم السلطة السياسية والمصالح وإطار الحوكمة في حالة الأزمة الممتدة، وذلك لضمان عدم قيام التدخلات بإضعاف أسس الهياكل الرسمية وغير الرسمية القائمة الناجحة والخاضعة للمساءلة. ومما له أهمية حيوية تحديد نظم عاملة تعزز وتمكّن سبل المعيشة ضمن المؤسسات المحلية القائمة وغيرها من شبكات أصحاب الشأن، ومن ثم دعمها وإعادة بنائها وبناء الأطر المؤسسية المرتبطة بها. فذلك يساعد على ضمان ملائمة الأمن الغذائي وقبوله وتحسينه المستدام، وعلى ضمان أن يكون بناء القدرة على التكيف والصمود متجذراً في السياق المحلي إلى أقصى حد ممكن.
- (6) من الأهمية بمكان تفادي تجزئة الأدوار فيما بين مقدمي المعونة، وخاصة المعونة الغذائية، والشركاء الحكوميين. فهناك مع مرور الوقت خطر أن يؤدي تقديم الحماية الاجتماعية إلى تحمل مسؤولية توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى أجل غير مسمى. كذلك قد يؤدي تفضيل العمل مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية وحدها بدلاً من المؤسسات الرسمية المرتبطة بالدولة إلى إضعاف أسس الحكومة المحلية وإلى تعزيز نظم حوكمة موازية. وللتخفيف من ذلك، ينبغي أن تحسّن باستمرار القدرات التقنية واللوجستية للحكومة وغيرها من المؤسسات المحلية كي تلعب دوراً أكثر مركزية في توفير الخدمات والحماية الاجتماعية.
- (7) حيث تكون هناك حوكمة سيئة، تكون هناك حوافز للفساد أكبر ومجال أوسع له. وبشكل مشابه يضعف الفساد أسس الحوكمة إلى درجة أنه يشوه القرارات السياساتية ويشوه تنفيذ هذه القرارات. ويساعد تشجيع الحوكمة الجيدة على مكافحة الفساد ويكمل الجهود التي تستهدف الفساد بشكل أكثر مباشرة، كالعمليات التشاركية التي تعتمد على المجتمع المحلي وتوعية الجمهور وتعزيز قدرة وأداء الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد، حيثما وجدت.
- (8) مع تحسن القدرة على الحوكمة الجيدة، من المهم أن يعمل الشركاء مع الحكومة وغيرها من المؤسسات لتحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتوفير الهياكل الأساسية والأمن بوضوح وتمكين الظروف الملائمة للسلام والاستقرار.
- (9) في أحيان كثيرة، حيث تفشل المؤسسات الوطنية، تستمر مؤسسات غير رسمية أو عرقية، بما في ذلك تلك المسؤولة عن الحماية الاجتماعية وتسوية النزاعات والعدالة، في سد ثغرات حاسمة أو تنشأ مؤسسات كهذه لسد مثل تلك الثغرات. وفي بعض الحالات، قد تملك هذه المؤسسات القدرة على لعب دور رئيسي في معالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة.

38- **المبدأ 8-** ضمان آلية تمويل متعددة السنوات مرنة يمكن الركون إليها ومتوافقة مع خطط البلد المعني، تربط بفعالية ما بين الاستجابات والتدخلات القصيرة الأجل وتلك الطويلة الأجل.

- (1) تحتاج التزامات الموارد، سواء كانت محلية و/أو دولية، إلى النظر في الإطار الزمني الطويل الأمد اللازم لتحسين الأمن الغذائي والتغلب على الافتقار له في حالات الأزمة الممتدة. وينبغي تشجيع مقدمي *المعونة* على إنشاء آليات متعددة السنوات مرنة ووسائل تمويل (أ) تيسر اتباع نهج متعدد القطاعات يعالج انعدام الأمن الغذائي، و(ب) تعالج الأسباب البنيوية للأمن الغذائي والتغذوي على المستويين الإقليمي والقطري، و (ج) يمكن أن يؤدي إلى انخفاض التكاليف التشغيلية الناجمة عن الاستجابة المبكرة وعن التخطيط الطويل الأجل.
- (2) ينبغي على برامج بناء قدرات الصمود الطويلة الأمد أن تستطيع التكيف مع الظروف المتغيرة. وينبغي تشجيع مقدمي *المساعدات* على توفير دعم ينطوي على قدرة على الصمود ويمكن أن يتكيف بسهولة مع التحديات التي تفرضها الأزمات الممتدة ويستطيع الارتقاء بمستواه استجابة للصددمات ومسببات الإجهاد الجديدة.
- (3) هناك عدد هائل من الآليات الموجودة بالفعل. ويتعين على مقدمي *المعونة* تحليل هذه الآليات عن كثب والنظر في كيفية مواءمتها واستخدامها بشكل أفضل وفي كيفية تحسين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة. ويساعد المزيد من المرونة والتعاون بين التمويل والبرمجة في مجال التنمية ومثليهما في مجال المساعدة الإنسانية على تحديد أوضح لمسؤوليات معالجة الانكشاف على الأزمات، وعلى تمكين البرامج من العمل على نحو أفضل للحيلولة دون تصاعد أزمات الأمن الغذائي لتتحول إلى حالات عوز حاد.
- (4) يتعين على مقدمي *المعونة* التأكد من أن قيود التمويل القصيرة الأجل لا تعيق فرص بناء القدرات على التكيف والصمود. وسيؤثر الانقطاع أو التأخير في تقديم الدعم، بما في ذلك البيروقراطي أو الإجرائي منهما، سلباً على معالجة انعدام الأمن الغذائي في المجتمعات المحلية المنكشفة على الخطر. والمطلوب سياسات عملية رشيدة تفسح المجال للمرونة والقدرة على التكيف إزاء التغيرات المفاجئة في السياق، مع ما يصاحب ذلك من قدرات ومهارات.
- (5) من المطلوب تحول كبير كي تدار مخاطر الأمن الغذائي بمسؤولية من خلال بناء القدرات على التكيف والصمود والعمل المبكر والاستجابة المبكرة، بدلاً من تحميل هذا العبء لمن هم أكثر انكشافاً على الخطر وأقل قدرة على التأقلم. فاتخاذ موقف تنظيمي يقوم على إدارة المخاطر بدلاً من اجتناب المخاطر ضروري لحفز الاستجابة المبكرة لإشارات الإنذار المبكر للأزمة، وبذلك تحفظ الحيوانات وتحفظ سبل المعيشة. ومن الضروري إدراك الممارسين والحكومات والجهات المانحة لكون إدارة مخاطر أفضل عموماً، مع أن التنبؤات قد تكون خاطئة أحياناً. وينبغي على *الحكومات والمجتمع الدولي* استيعاب هذه المخاطر، بدلاً من السكان المتضررين.

- (6) لا ينبغي أن يضعف توفير الدعم أسس القدرات وهياكل الحوكمة المحلية. فالاستثمار في الحكومة المحلية وفي صنع القرار على مستوى المجتمع المحلي يساعد على ضمان أن تظل التدخلات والبرامج مطلعة ومستجيبة على حد سواء. وينبغي تشجيع برمجة المساعدة المرنة، وتمكين الأشخاص من الجمع بين مواردهم وقدراتهم الخاصة وبين الموارد المقدمة من خلال الدعم المحلي أو الدولي.
- (7) لذا ينبغي على مقدمي المعونة أن يكونوا على استعداد للنظر في المخاطرة في حالات الأزمة الممتدة بمستويات أكبر من الاستثمار الاحترازي المسبق. فقد تكون هناك أسباب مقنعة لعدم الاستثمار في التقليل المسبق من المخاطر لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة، ولكن لن يكون لعدم القيام بذلك معنىً على الأمد الطويل، وقد يؤدي إلى وضع تصبح فيه الحاجة إلى المساعدة الإنسانية راسخة مستحكمة.

39- **المبدأ 9-** ضمان التعلم المنتظم من الخبرة وإدماجه في معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة بغرض التحسين المستمر للسياسات والإجراءات.

- (1) ينبغي أن تتنور الإجراءات المستقبلية بالخبرة الجماعية والنهج المجربة والدروس المستفادة التي استخلصها أصحاب شأن مختلفين على مدى سنوات عديدة خلال السعي إلى الحيلولة دون انعدام الأمن الغذائي ومعالجته في حالات الأزمة الممتدة، كما ينبغي على الممارسة في المستقبل أن تكون مصحوبة بنهج للتعلم المنتظم وإدارة المعرفة.
- (2) ينبغي أن تظل النهج والاستراتيجيات محددة بالسياق لتكون فعالة. وينبغي الاستمرار في تحدي الممارسة والطرق الحالية واعتماد نهج جديدة ومحسنة ملائمة للسياق.
- (3) ينبغي الاستمرار في تطوير آليات لرصد وتحليل الأمن الغذائي والتغذية وقياس قدرة الأسر المعيشية على مواجهة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة، وذلك لتدعيم البرامج القائمة على الأدلة وتأمين التحسينات الجارية. وبغية دعم ذلك، ينبغي تزويد جميع أصحاب الشأن بالقدرة على تخطيط وتنفيذ ورصد البرامج والمشاريع التي تتناول الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة.
- (4) تحسين قدرة الإنذار المبكر الرسمية وفعاليتها عن طريق الاستثمار في قدرات الإنذار المبكر الوطنية، على أساس استعراض شامل للقدرات الموجودة والاحتياجات في المناطق المعرضة للخطر.
- (5) ينبغي على مقدمي المعونة النظر في تطوير منابر وبرامج وعمليات لضمان اتخاذ إجراءات مبكرة، وذلك بتضمين البرامج الطويلة الأجل العمل على بناء قدرات قصيرة الأجل يمكنها التكيف وتوسيع نطاقها استجابة لإشارات الإنذار المبكر.

40- **المبدأ 10-** تحسين المسألة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السكان المتضررين، لضمان أن تحدث الوقاية والاستجابة لانعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة في الوقت المناسب وأن تحترم حقوق الأفراد المتضررين من الأزمة.

- (1) تبين أن إخفاقات المسألة أحد أسباب استمرار أوضاع الانعدام الحاد للأمن الغذائي، خصوصاً في حالات الأزمة الممتدة، عندما تكون هياكل الحوكمة ضعيفة أو تكون المؤسسات الديمقراطية منقوصة أو غير موجودة.
- (2) ينبغي على المؤسسات ومكونات الوكالات والحكومات المنخرطة في تصميم وتنفيذ الاستجابات أن تكون خاضعة للمساءلة من السكان المتضررين. وينبغي لها على وجه التحديد أن تكفل طوال دورة البرنامج حصول جميع شرائح المجتمع المتضررة (مع الأخذ بالاعتبار نوع الجنس والعمر والتنوع) على المعلومات التي تحتاجها لاتخاذ قرارات مستنيرة، وأن تكفل كذلك أن تستطيع هذه الشرائح المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها أو تكون ممثلة تمثيلاً عادلاً لدى اتخاذ مثل هذه القرارات وأن يكون بإمكانها توفير معلومات مرتدة وتقديم شكاوى حول المساعدة أو الخدمات المقدمة لها. وينبغي بذل جهود خاصة لضمان حماية الأشخاص المتضررين من أي شكل من أشكال الاستغلال أو الإيذاء، بما في ذلك الجنسي، من جانب أي شخص مرتبط بتنفيذ الاستجابة.
- (3) يساعد إعطاء الأولوية للإجراءات التي تستند إلى بيانات ومعلومات الإنذار المبكر ومشاورات أصحاب الشأن المتعددين وحقوق الإنسان والنهج القائمة على النتائج والأهداف الواقعية على تحقيق قدر أكبر من المسألة عن نتائج الأمن الغذائي المحققة.
- (4) يتعين تطوير أدوات إضافية لتحديد الأدوار والوظائف التي يقوم بها مختلف أصحاب الشأن لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في حالات الأزمة الممتدة، بغية إسناد المسؤولية عن وظائف محددة لجهات فاعلة معينة. وينبغي استخدام كل أداة من هذه الأدوات لتفحص ما إذا كان يجري تلبية أية مسؤولية من المسؤوليات المعينة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في أزمة ممتدة أم لا، ومن ثم تحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- (5) ينبغي على جميع الجهات الفاعلة المعنية إضفاء الطابع المؤسسي على آليات المسألة الفعالة من أصحاب الشأن المتعددين على جميع مستويات ومراحل الأزمة الممتدة لضمان تحقيق نتائج السياسات والإجراءات.
- (6) ينبغي على جميع الجهات الفاعلة المعنية المشاركة في تطبيق المبادئ الواردة في برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي، وكذلك القوانين والأعراف التي تؤثر على التدخلات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية في حالات الأزمة الممتدة، وأن تكون مسؤولة عن قراراتها وإجراءاتها والآثار الناتجة عنها.
- (7) ينبغي على جميع أصحاب الشأن العمل على وضع أطر مشتركة للنهج القائمة على النتائج بغية معالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة، بالاستناد إلى تجارب المناظر الإقليمية الموجودة الرامية إلى تحسين الروابط بين الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة.
- (8) كي تكون خيارات الاستجابة مبررة، من الأفضل أن تختبر ويتضح أنها فعالة. وعلى الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تعمل معاً لاختبار نهج جديدة وإثبات نجاحها. ويمكن أن تساعد هذه الأنواع

من الشراكة على دعم البرمجة المشتركة الطويلة الأجل المرنة والمصممة لتكون متجاوبة في الوقت المناسب في المناطق المعرضة للخطر التي تعاني أزمات ممتدة. وسيساعد ذلك على إثراء تصميم التدخلات لتحقيق أكبر قدر من المنفعة للمحتاجين وتجنب إلحاق الضرر بهم ولإنتاج بعض الافتراضات عن مسارات التغيير التي يمكن أن تخدم أساساً للرصد والإبلاغ عن نوع وحجم التدخلات المطلوبة لتحسين الأمن الغذائي والتغذية.

المضي قدماً

41- يتحمل جميع أعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي والمشاركين مسؤولية نشر هذه المبادئ وتشجيع استخدامها في وضع وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.

42- سيُدمع النشر من خلال تنفيذ استراتيجية الاتصالات للجنة الأمن الغذائي العالمي بالاستفادة من الشبكات القائمة.

43- تُحثّ الحكومات الوطنية على تيسير وإضفاء الطابع المؤسسي طوعاً على عمليات أصحاب الشأن المتعددين التي تشمل ما يلي:

(1) استخدام مبادئ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي لمراجعة ومواصلة تطوير السياسات والإجراءات والاستثمارات والقدرات المؤسسية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأزمات الممتدة؛

(2) تقاسم الخطط والدروس المستفادة مع أصحاب الشأن الآخرين في لجنة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك وثائق السياسات والاستراتيجيات والخطوط التوجيهية العملية وأدوات ونتائج التقييم (مثلاً عن طريق منتدى معرفة لأصحاب الشأن المتعددين).

44- يشمل ذلك مراجعة وتطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات ضمن الحالات المعرضة للخطر والمتضررة، وفي بلدان أخرى قد تؤثر سياساتها وإجراءاتها على الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة، بما في ذلك التعاون الدولي والمساعدة.

45- تُحثّ الجهات المانحة وشركاء التعاون والمنظمات الدولية وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني على تيسير مراجعات تشاركية خاصة بهم للسياسات والإجراءات وتقاسم الدروس المستفادة وخططهم لتحسين الأمن الغذائي والتغذية من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي.

- 46- ينبغي أن تتماشى مراجعات السياسات والإجراءات ورصدها مع المبادئ الخمسة الواردة في الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية^{vii} وأن تسترشد "بإطار رصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي" الذي صادقت عليه لجنة الأمن الغذائي العالمي^{viii}. وينبغي أن يكفل الرصد المساءلة من المعرضين للخطر والمتضررين وتمكينهم من تقديم معلومات مرتدة أثناء تنفيذ السياسات والإجراءات. وينبغي لآليات الرصد أن تستند إلى الآليات الموجودة على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي.
- 47- توفر المبادئ المبينة في هذه الوثيقة مرجعاً يمكن على أساسه قياس التقدم المحرز. فهي تتيح لجميع أصحاب الشأن فرصة الحكم على ما إذا كانت الإجراءات المقترحة منهم هم أو الإجراءات التي يتخذها آخرون مناسبة وذات صلة، وفرصة أن يكونوا خاضعين للمساءلة عن ذلك.
- 48- لجنة الأمن الغذائي العالمي هي المنتدى العالمي الذي يمكن فيه لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تتعلم من تجارب بعضها البعض وتقيم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وأغراض برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي واستمرار ملاءمة وفعالية وأثر مبادئ العمل.
- 49- ستُدرج مبادئ برنامج عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي في النسخ المُحدّثة من الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، وعلى لجنة الأمن الغذائي العالمي أن تراجع هذه المبادئ وتحديثها كل خمس سنوات بالاستناد إلى الدروس المستفادة.
- 50- على المستوى العالمي، ينبغي على مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والمجموعة الاستشارية أن يشرف على إنشاء وعمل مجموعة عمل فنية لأصحاب الشأن المتعددين. وينبغي على مجموعة العمل الفنية أن توفر وتيسر الدعم المدفوع بالطلب إلى المناطق والبلدان لوضع وتنفيذ ورصد السياسات والإجراءات وتجميع ونشر الدروس المستفادة (مثلاً من خلال منبر معرفة) ودعم تحديث مبادئ العمل الخاصة بلجنة الأمن الغذائي العالمي. وينبغي استخدام القدرات القائمة، حيثما كان ذلك ممكناً، كما ينبغي أن تقدم مجموعة العمل تقاريرها إلى مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي والمجموعة الاستشارية سنوياً على الأقل ووفقاً للتوجيهات المعتمدة في "إطار رصد القرارات والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي".

هوامش ختامية

ⁱ لأغراض هذه الوثيقة، يستخدم مصطلح "الأمن الغذائي" وفقاً للتعريف الوارد في "الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية". ويفهم مصطلح "انعدام الأمن الغذائي" على أنه يشمل البعد التغذوي كعنصر أصيل. وفي هذا الصدد، وحيثما كان ذلك مفيداً لأغراض الإيضاح الإضافي أو الدقة، يستخدم أيضاً مصطلح "الأمن الغذائي والتغذية".

ⁱⁱ مع إدراك أن المنهجية المتبعة في حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010 استخدمت ثلاثة معايير من بين عدد من المعايير المحتملة القابلة للقياس، وأن القائمة المتضمنة ليست نهائية.

ⁱⁱⁱ خطة الاستجابة الاستراتيجية 2014-2016: منطقة الساحل، يناير/ كانون الثاني 2014 (<http://www.unocha.org/cap/appeals/sahel->) <http://www.unocha.org/cap/appeals/sahel-> 2016 (<http://www.unocha.org/cap/appeals/sahel->) لغرض "خطة الاستجابة الاستراتيجية"، تغطي منطقة الساحل: بوركينا فاسو وشمال الكاميرون وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وشمال نيجيريا والسنغال وغامبيا.

^{iv} ينعكس هذا التباين في واقع أن الحالات نفسها، حتى في الوقت نفسه، وصفتها جهات فاعلة مختلفة على أنها حالات طوارئ معقدة أو أزمات ممتدة أو دول هشة أو حالات انتقالية ما بعد انتهاء الصراع. إن التعاريف والتصنيفات المختلفة، خصوصاً حول مصطلح "الدول الهشة" هامة، إذ قد تترتب عليها تداعيات على السياسة والبرمجة فيما يخص الأمن الغذائي. ومصطلح "الأزمة الممتدة" هو المفضل، إذ أنه يركز على فهم ومعالجة كل من المسائل القصيرة الأجل وتلك الأطول أجلاً، ويقر بأن هناك أسباباً متعددة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. أنظر الملحق دال لمزيد من المعلومات.

^v بُحثت هذه المبادئ ووسع نطاقها في عدد من الأماكن، بما في ذلك "الخطوط التوجيهية الطوعية المتعلقة بالإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني" التي صادقت عليها لجنة الأمن الغذائي العالمي.

^{vi} تؤيد وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/46/182 الإنسانية وعدم التحيز والحياد؛ وتؤيد الوثيقة A/RES/58/114 الاستقلال.

^{vii} يصرح "الإصدار الثاني" للإطار الاستراتيجي العالمي (أكتوبر/ تشرين الأول 2013)، صفحة 46، بأن المبادئ الخمسة التي ينبغي أن تطبق على نظم الرصد والمساءلة هي: (أ) أن تستند إلى حقوق الإنسان، مع إشارة خاصة إلى الأعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ (ب) أن تسمح بمساءلة متخذي القرارات؛ (ج) أن تكون تشاركية، وأن تشمل عمليات تقييم يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة والمستفيدين، بمن فيهم الأكثر انكشافاً على الخطر؛ (د) أن تكون مبسطة، ولكن شاملة ودقيقة وجيدة التوقيت ومفهومة من الجميع، على أن تضم مؤشرات مفصلة حسب الجنس والفئة العمرية والإقليم وغير ذلك، وأن تبين الأثر العملية والناتج المتوقعة؛ (هـ) ألا تشكل ازدواجاً مع النظم القائمة، بل تستفيد من القدرات الإحصائية والتحليلية الوطنية وتعززها.

^{viii} لجنة الأمن الغذائي العالمي 8/40/2013 (<http://www.fao.org/docrep/meeting/029/mi320e.pdf>).